ISSN : 2543-3938
EISSN : 2602-7771
مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية
المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص 97 - 110

مفهوم التحول نحو الديمقراطية كوحدة تحليل في الفكر السياسي

The concept of democratization as a unit of analysis in political thought

بورنان نعيمة[1]، جامعة الجزائر 3، الجزائر
BOURANAN Naima, University Of Algiers 3, Algeria
bouranan.naima@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/02 تاريخ القبول: 2019/03/01 تاريخ النشر: 2019/03/31

ملخص

يشهد الفكر السياسي المعاصر عودة الاهتمام والانشغال بعدة مقولات وأطروحات فكرية والتي اعتبرت بمثابة وحدات تحليل للأنظمة السياسية، من خلال رصد العديد من المفاهيم النظرية والمنهجية والمقاربات التحليلية التي تستجد على هذا المجال فكرا وممارسة. ولعل أحد أهم هذه الوحدات التحليلية نجد مقولة "الديموقراطية" التي أصبح التحول نحوها مطلبا داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية؛ التحول نحو الديمقراطية الرسوخ الديموقراطي؛ التحررية؛ السلام الديمقراطي.*

Abstract

Contemporary political thought is witnessing the return of interest and preoccupation with a number of theses and theses of thought, which were considered units of analysis of political systems, through the monitoring of many theoretical concepts and methodological and analytical approaches that arise in this area of thought and practice. Perhaps one of the most important of these analytical units is the saying "democracy", the transformation of which has become an internal and external demand.

Keywords: *Democracy; the transition towards democracy established democratic; liberal; democratic peace.*

[1] المؤلف الرئيسي: بورنان نعيمة، جامعة الجزائر 03، الجزائر

مقدمة

تحتل "**الديمقراطية**" مكانة كبيرة في الجدل الفكري السياسي من خلال مساعي ربط البعد النظري منها مع الممارسة العملية ، و الذي خلق نزاعا فكريا و سياسيا حول قبول "**الديموقراطية**" و مداها و اتجاهاتها و تطبيقاتها، إلا انه مازال فعلا مفهوما غامضا ، لا لأنه ليس هناك تعريف متفق عليه فحسب ، بل أيضا لان بعض التعاريف مبهم و معقد إلى حد يجعله غير ذي فائدة ، و البعض الأخر واضح إلى حد يجعله غير مؤسس و مائع، و هو ما عبر عنه **س.ب مكفرسون (1911-1978)Macpherson Crowford Brough** : كانت الديمقراطية حتى مئة سنة خلت شيئا سيئا، وفي الخمسين سنة التالية أصبحت شيئا حسنا، ثم في الخمسين سنة الأخيرة أصبحت شيئا غامضا" [*] ،

وعليه سعينا لرفع بعض هذا الغموض حول المفهوم، من خلال رصد المساهمات الفكرية في العلوم السياسية حول الديمقراطية والتحول نحو الديمقراطية، وبعض المفاهيم المتداخلة معه على غرار الرسوخ والتحررية والسلام الديمقراطي.

I. تعريف الديمقراطية:

تجمع كافة الإسهامات والدراسات الفكرية، على أن مرد المفهوم هو اللغة اليونانية القديمة، فهو مشتق من كلمتين هما (Demos) وتعني الشعب، و(Kratos, Kratia Kratien وتعني (الحكم، السلطة).

وبذلك فالديمقراطية تعني لغة :"حكم الشعب أو سلطة الشعب، أو قوة الشعب[1]".

ويرجع ظهورها لأول مرة في التاريخ عند المؤرخ اليوناني **ثيوسيديدس Thucydides** (460-400 قبل الميلاد) والذي اعتبر ديمقراطية أثينا ديمقراطية نموذجية. ولكن بإمعاننا في حقيقة أساسية ، أن غالبية السكان في أثينا لم يكن لهم حق المواطنة، وأن المبادئ الأساسية لكل نظام ديمقراطي لم تكن مطبقة في أثينا "Athène" ، إلا بالنسبة للرجال الأحرار الذين لم يتجاوز عددهم نسبة 10% من مجموع سكان تلك المدينة الإغريقية القديمة، ما يعني أن 90% من السكان(وهم 30 ألف نسمة) كانوا مستبعدين تماما من كل مشاركة سياسية، كونهم كانوا في وضع الرق والعبودية[2] ، وكان المواطنون الأحرار يمتلكون رقابهم كالسلع المنقولة، كما لم يكن للأجانب المقيمين أيضا أو الزوجات والأولاد صفة المواطنين، فالذكور البالغون الأحرار فقط أمكنهم التمتع بالمواطنة، ما يعني أن الديمقراطية الآثنية تكون ديمقراطية بالنسبة للرجال الأحرار وديكتاتورية بالنسبة للعبيد.

وعليه فانه، وحتى إذا وَصف الآثنيون نظام حكمهم أحيانا بـ" الديموكراتيا Demokratia» فان الوجود المكثف للرقيق يثير الشكوك حول ما إذا كان دارسوا الديمقراطية في القرن 21 يتوجب عليهم إدخال (المدن-الدول) اليونانية في القرن الرابع والقرن الخامس قبل الميلاد في إطار دراستهم كمدن ديمقراطية[3].

فرغم سهولة التفسير اللفظي "للديمقراطية"، غير أن محاولات تحديد مفهومها تواجه اختلافات كبيرة، ولعل ذلك يرجع كون الديمقراطية ليست "مصطلحا علميا" يمكن تعريفه بصورة منهجية، بل هي مجرد تعبير لغوي ينظر إليها كل رأي من منطلقات مغايرة، فمنهم من اختار منطلق المقاربتين(نظرية معيارية تطبيقية تجريبية) [4] ،

ومنهم من تبنى منطلق المقاربات الثلاث (الشكل-المحتوى-الإجرائي) [5] ، ومنهم من أخذ بمنطلق المقاربات الأربع(الدستورية-الجوهرية-الإجرائية-ذات التوجه العملياتي) [6].

وبما أن دارسي الديمقراطية عموما مهما كانت بيئاتهم ومشاربهم وتكويناتهم ، لا يخرجون في تعريفهم للديمقراطية-ضمنيا أو علانية- عن تصنيفات المقاربات الأربع، فإننا سنعتمد هذا المنطلق في تعريفنا للديمقراطية كونها كافية وافية، جامعة مانعة،كما يلي:

أولا: المقاربة الدستورية Approche Constitutionnelle:

ترجع أصول هذا التعريف إلى الفلسفة اليونانية،إذ تركز على القوانين التي يسنّها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، فتميز بين أنظمة حكم الأقلية وأنظمة الحكم الجمهوري من خلال تنظيماتها القانونية، من حيث كونها ملكيات دستورية، وأنظمة رئاسية، وتنظيمات برلمانية.فهذه المقاربة تركز على المعايير الدستورية ومدى شفافية الصيغ الدستورية، أي أنها تعتبر الديمقراطية شكلا لنظام الحكم(على غرار المفكر **لورد جيمس برايس James lord Bryce** (1838-1922)، **لويل أبوت لورانس Lowell ABBOT laurence** (1856-1943) أو شكلا من أشكال الدولة ، كما عرفها الفقيه الدستوري الفرنسي **جورج بيردو** George Burdeau(1905-1988) بأنها" فلسفة ونمط عيش ومعتقد ، وتكاد تكون عرضا شكلا للحكومة"[8].

ثانيا: المقاربة الجوهرية(Approche substantive):

وتتناول مضمون الحقوق الأساسية الحياتية والسياسية التي تميز نظام حكم ما. ومدى تمتع الفرد بالحرية، والأمن والعدالة والمساواة الاجتماعية ،والحل السلمي لنزاعاته، بصرف النظر عما هو موجود في دستوره من أحكام. فهذا المدخل يحلل مضمون العملية السياسية ومكانة الشعب منها، ووفق أي آلية يشارك الفرد والمجتمع في صنع السياسة العامة(وفق الحوار، النقاش أو المشاركة).

ولعل أبرز التعريفات وفق هذه المقاربة، تعريف **ابراهام لنكولن Abraham Lincoln**(1809-1865) المتضمن في العبارة الشهيرة التي قدمها في خطبة سياسية ألقاها بمدينة Gettysburg بتاريخ 1863/11/19، حين عرّف الديمقراطية بأنها"حكم الشعب بالشعب وللشعب" [9].

« La démocratie, c'est le gouvernement du peuple, par le peuple et pour le peuple ».

وتتضمن هذه المقاربة ثلاثة مقاصد تلخص مضمون العملية الديمقراطية وهي [10]:

- حكم الشعب: أي يكون الحكم مُلكا للشعب ويختص به، وأن الحكم يمثل السيادة للشعب بما يتضمنه من أغلبية وأقلية.
- بالشعب: وتعني إشراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم، أو الذين يقومون بالحكم، أو الذين يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، بحيث يأتون بواسطة الشعب ومفوضين عنه.

- للشعب: وتعني أن الحكومة في خدمة الشعب، وأن الشعب ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة أي أن على الحكام العمل لصالح الشعب بكل فئاته وطبقاته وقطاعاته من أغلبية وأقلية. وأن الهدف من وظائف الدولة الداخلية والخارجية هو الحرص على تنمية مصالح الشعب بكل أنواعه وأقسامه.

كما نجد ضمن هده المقاربة المفكر **سيلي J.E.B seely** (1868-1947)هي" الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبا" ،والمفكر **جون ستيوارت ميل john stuart mill** اقتصادي إنجليزي (1806-1873) الذي يعتبرها "شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونهم بأنفسهم بصورة دورية".

والمفكر الباحث **الانجليزي ليسلي ليبون** يعرفها "بأنها نظام سياسي يترك سلطة زعمائها أبدا تحت المراقبة وقيد الإشراف مع إفساح المجال لعبقرية الفرد السياسية للتعبير عن ذاتها" أما **أنطوني جيدنز Anthony Giddens** (1938-78 سنة) يعرفها بأنها "ديمقراطية المداولة أو ديمقراطية الحوار"، كما يرى المفكر الكندي **شارل تايلورSharls Taylor** (1931-84 سنة)أن " الديمقراطية ما هي إلا سياسة الاعتراف بالآخر" [(11)].

لكن يمكننا نقد هذه المقاربة في تعريف الديمقراطية بهذه الصورة، أنها ديمقراطية فضفاضة المعنى، مثالية الممارسة، والتي لم تتحقق في الماضي ولا في الحاضر ولن نتوقع تحقيقها في المستقبل.

ثالثا: المقاربة الإجرائية Approche procédurale:

ويتم تعريف الديمقراطية من خلال مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية لتحديد ما إذا كان نظام حكم ما، يمكن أن يوصف بالديمقراطي أو لا، ويحصر معظم دارسي هذه الإجراءات اهتمامهم بالانتخابات ، ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات تقوم على أساس تنافس حقيقي غير مزيف، وعامة ،تضم عددا كبيرا من المواطنين، وتؤدي إلى تغيير في الأشخاص(القادة) والممارسة السياسية، ولا تستخدم الانتخابات كآلية لسحق وإبعاد معارضي الحكومة. فإذا أحدثت تغييرات بارزة في الحكومة فإنها تؤشر لحضور الديمقراطية إجرائيا، كما يمكن إضافة الإجراءات مثل :(الاستفتاءات، الإقالة، التقدم باستدعاءات) [(12)].

أما **أدوين فوغلمانFogelman Edwin** (1905) فيقول أن "الديمقراطية تعني انتخابات حرة ".

وجوزيف شومبيتر أمريكي (1883-1946) يعرفها فيقول " هي ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية، حيث يتسنى لقادة القوى السياسية الحصول على السلطة اللازمة لصنع تلك القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناخبين" [(13)].

أما **عبد الغفار شكر**، يقدم تعريفا إجرائيا ذي الحدود الدنيا لقيام الديمقراطية وبالتالي هي "صيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفق عليها سلفا من جميع الأطراف تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة" [(14)].

وعليه ووفق هذه المقاربة، فانه إذا كانت الديمقراطية هي النظام المؤسسي الذي يجسد الحريات العامة، فان الانتخابات التعددية هي التعبير الإجرائي عن الحرية والديمقراطية، فالديمقراطية هي البعد المرتبط بالإجراءات الانتخابية المنظِمة للفعل السياسي، وعملية الصراع السياسي السلمي على السلطة.

ولكن هذه المقاربة ضيّقت وحصرت المفهوم الواسع للديمقراطية، وبالتالي يسهل على كل نظام أن يصف نفسه بالديمقراطي، فقط لأنه أقام انتخابات تعددية. وهذا تبسيط وتمييع للعملية الديمقراطية.

رابعا: المقاربات ذات التوجه العملياتي:"**process-oriented** "opérationnelle. Approche

تختلف عن المقاربات الدستورية والجوهرية والإجرائية، فهي تُعيّن حدا أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية. وتتجلى هذه المقاربة في كتابات **روبرت.أ.داهل (1915-2014) Robert dahlK** ، فعند انتقاله من الجمعيات المحلية إلى أنظمة الحكم القومية، فانه يُبقى على منظوره ذي التوجه العملياتي، ولكنه ينتقل للحديث عن المؤسسات ، فالمؤسسات من وجهة نظره تتألف من ممارسات لها صفة الدوام [15]. وحتى يتصف نظام سياسي بأنه ديمقراطي حديث عند(ر.داهل) لابد أن تتمتع مؤسساته السياسية بالمتطلبات [16] التالية:-ممثلين منتخبين،-انتخابات حرة عادلة متكررة،-حرية التعبير،-مصادر معلومات بديلة متنوعة،-حق تأسيس الجمعيات،-انضمام واسع للمواطن.

إذ يؤكد داهل، أن علنية الحكم في نوع معين من الارتباط الإنساني، يجب أن تستجيب قدر الإمكان إلى المعايير الديمقراطية، لأن المشتركين في هذا الارتباط يتمتعون بالحق في حكم أنفسهم بالعمليات الديمقراطية، فتأييد مطلبا للديمقراطية لن يكون باعتبارها شيئا مطلقا وعاما، وصالحا لكل الناس،وفي كل الأوقات والظروف، أو في كل الاتحادات من أي نوع، بل هو إقرار مطلب الديمقراطية باعتبارها مسألة حق في أي اتحاد مبني على افتراضات مبادئ العدالة والمساواة والحرية [17].

كما يحدّد داهل معايير للعملية الديمقراطية [18] ، بحيث إذا انتهكت هذه المعايير فإنها ستكون حتما غير متفقة مع واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة الذكر ،و هذه المعايير هي:

1. مشاركة فعالة.
2. مساواة في التصويت.
3. معلومات مؤكدة: تضمن فهما مستنيرا للرهانات، تتيح الإعراب عن الأفضليات بدقة لتحديد الخيارات.
4. الرقابة والمتابعة للمواطنين: على جدول الأعمال للسياسات العامة والفصل في القرارات بما يتطابق والمعايير الثلاث السابقة الذكر.
5. المواطنة الشاملة: وهو ما يجعل من الديمقراطية حسبه-داهل- عملية فذة فريدة " unique" لاتخاذ القرارات الجماعية.

كما يقدم **O. Donnell Guillermo** (1936-2011) رؤية لنظام ديمقراطي مدعم يستند على أربعة عوامل أساسية أصيلة وهي:1-انتخابات عادلة وممأسسة2-رهان شامل يضم كل المواطنين3-نظام قضائي يضمن تطبيق كل الحريات والحقوق الديمقراطية ويدعمها4- خضوع وإذعان كل السلطات لسلطة السلطات الأخرى[19].

ويعرفها **صامويل هنتغتون samuel Hintington** (1927-2008) بأنها" عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية(....)وهو مسلسل تطوري، يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق، لا يسمح بالمشاركة السياسية، ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[20].

وعليه فان الديمقراطية باعتبارها منهج اتخاذ القرارات العامة في إطار نظم حكم لا تكون السيادة فيها لفرد ولا لقلة من الناس ، وإنما يكون فيها الكثرة مصدر للسلطات التي يجب أن يمارسها وفقا لأحكام دستور ديمقراطي[21] ، ما يعني أن مفهوم الديمقراطية المعاصرة يؤكد على صفة المنهج والعملية" ويبعدها عن شبهة العقيدة [22].

تعريــف التــحول الديــمقراطي:

يعني لفظ التحول لغة، التغير أو النقل ، وهو الانتقال من حالة إلى أخرى[23] ، ويقال تحول من مكانه أي انتقل عنه إلى مكان غيره shifting .[24]

ويقابلها في اللغتين الفرنسية والانجليزية لفظة (transition) التي تعني الانتقال والتحول، أو التطور من حالة معينة إلى حالة أو وضعية أو مرحلة أخرى [25]، أو حتى من فكرة أو قضية إلى أخرى [26].

والانتقال في تعريفه القانوني:"يعني ذلك الحد الفاصل بين نظام سياسي وآخر"،فهو الفترة الزمنية والمدة من الزمن المحددة لنهاية بقاء لنظام سياسي مفترض، هذه الفترة الزمنية هي نوع من حالة الشغور d'interrègne تكون عليها الدولة، ولا تعرف بإجراءات وقواعد متوقعة، ولكن من خلال نزاعات تعطي طبيعة وشكل الأولى، فالتغيرات في الإجراءات السياسية خلال فترة تغطي زوال نظام أوتوقراطي، والمجهودات المعمولة لزرع الديمقراطية في هذه الفترة، هو ما يشكل موضوع علم الانتقال [27] la transitologie . وتتعدد تعاريف الانتقال الديمقراطي، فهي أحيانا ذات الحد الأدنى كتعريف Jendayi elizabeth Frazer (1961-55 سنة) ، التي ترى أن الانتقال يعني" وجود مفاوضات دستورية مهيكلة وحكومة جديدة منتخبة وفق ضوابط وقواعد جديدة" [28].

وتعريفات أخرى أشمل مثل**Philip C.Schmitter** (1936-81سنة) **وclaus off** (1940-76 سنة): الانتقال هو مرحلة ناجمة عن الحرية ومعززة بالكثير من الشك والريبة والنزاعات حول قواعد اللعبة".

أما **Bitar Sergio**(1940-..) فيعتبر أن فترة الانتقال تهدف أساسا "لإقامة دولة القانون والحقوق Etat de droit et les Droits.ف :(حرية التعبير، حقوق الإنسان ، والمؤسسات (نظام قضائي وانتخابي) ضرورية حتى يمكن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تعكس دون غموض إرادة الشعب".

ويوضح **فيلب شميتر وأودنيل غليرمو** أنه"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل(....)فهو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر". كما عرّفاه أيضا بأنه "... الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر(...)بانطلاق عملية الانحلال السلطوي، بإقامة نوع من الديمقراطية أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي.."[29].

III- المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التحول الديمقراطي:

تعددت المفاهيم المتقاطعة في معناها مع التحول الديمقراطي والانتقال نحو الديمقراطية، ولعل أبرزها:

<u>أولا</u>: الرسوخ *الديمقراطيConsolidation :

هو عند المفكر (**Whitehead.Laurence**)(1944-73سنة) يعني الاستيعاب"Assimilation"، ويعني عند (**Rustow Dankwart.Alexander**) (1924-1996) الاعتياد والتعود (habituation) [30].

وموضوع علم الرسوخ la consolidologie، ليس التغير في طبيعة الأنظمة السياسية ،و لكن درجة الوصول إلى مأسسة القواعد المحددة لهذه الأنظمة [31] ، وثباتها أي رسوخها، إذ يسلّم **(هواتهيد)** نظريا بأن "التماسك الديمقراطي يشتمل جزئيا على تعزيز تدريجي للثقة والتعاون بين المتنافسين السياسيين، والتزام متزايد "مبدئي"

أكثر منه "وسائلي"بالقوانين الديمقراطية للعبة ،إضافة إلى انجاز تغيرات أكثر اتساعا في الإدراك السياسي عبر مشاركة سياسية جماهيرية [32] ".

فالانتقال مرتبط بزوال النظام القديم، وإقامة نظام جديد، في حين الرسوخ يعني تجذير هذا النظام الجديد في المجتمع المدني وتعزيز مشروعيته المتنامية [33]. فالرسوخ على عكس الانتقال هو مرحلة "انحصار الشك" Incertitude limitée حسب كل من **Schmitter وOff** بحيث مجال الممكن أكثر اتساعا ولكن أكثر اعتدالا واستقامة وتحديدا أيضا.

فالتحدي الذي يسلكه التماسك الديمقراطي على أنه في الأساس"براعة ديمقراطية من قبل القادة الرئيسين والنخبة"، يتضمن تحديات سياسية (بالنسبة **لليز Juan José Linz (1926-2013) وألفريد ستيفان Alfred Stepan(1936-2017)**, كترسيخ التزامات إجرائية للتمسك بالمبادئ الدستورية وسيادة القانون، مما سيدفع الناس إلى تقدير الديمقراطية، حتى عندما لا تكون جيدة الأداء اقتصاديا ،والى زيادة تدريجية في التحكم المدني ديمقراطيا بوسائل العنف في الدولة وكبح سائر أشكال العنف في المجتمع والى طرح تعديلات مؤسساتية أكثر ملائمة وقابلة للتطبيق كالحكم البرلماني[34] ، حيث يؤكدان-**لينز وستيفان**- على أن الرسوخ يتطلب 5 شروط وهي:

1-مجتمع مدني،2-مجتمع سياسي، 3-دولة القانون، 4-بيروقراطية وظيفية، 5-مجتمع اقتصادي مهيكل [35].

كما يعبر **غابريال ألموند G.Almande**(1911-2002)عن الرسوخ في وصفه للديمقراطية بقوله:" هي حالة تكّون مستمر" ،قد تصل الديمقراطية المستقرة إلى مرحلة التوازن في هذه العملية لكنها تكون "معرّضة للتقدم أو التأخر".

لكن لا يجب الاعتقاد أن المسار المفسر لطبيعة الثنائية(إنتقال،رسوخ) أنه مسارٌ خطيٌ وحتميُ، فاحتمالية عدم الوصول إلى نقطة الرسوخ هي واقع وليس افتراض، على اعتبار أن التجربة الديمقراطية في العالم كذّبت، وناقضت المسار الحتمي والخطي، إذ لا توجد دولة أو مجتمع حقق في رأيي الرسوخ الديمقراطي، كونه ليس اصطلاحا ،و أن اللفظة تطلق حاليا على كل الديمقراطيات ، التي تصف نفسها بالديمقراطية الراسخة أو المستقرة و المتماسكة.

فالوصول إلى حالة التناغم والانسجام والاندماج بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني من جهة، والمجتمع المدني فيما بينه من جهة ثانية، والمعارضة مع السلطة من جهة ثالثة ، هو ضرب من ضروب الخيال لم تتوفر بعد في أي تجربة سارت نحو الديمقراطية أشواطا متقدمة منذ مئات السنين، فما بالك بالتجارب الحديثة السائرة في طريق الدمقرطة.

ثانيا: التحرر الليبرالي: libéralisation أو التحررية:

المقصود بالتحرر الليبرالي هو"عملية إرساء بعض الحقوق التي تحمي الأفراد أو المجموعات الاجتماعية من التصرفات الاستبدادية أو غير القانونية ألتي ترتكبها الدولة أو أطراف ثالثة".

فالتحرر الليبرالي وإنشاء الديمقراطية ليسا مترادفين ، على الرغم من أن علاقتهما التاريخية متقاربة. فمن دون ضمان حريات الأفراد والجماعات الواردة في التحرر الليبرالي ، تواجه الديمقراطية خطر التدهور نحو الشكلية ، ومن جهة أخرى من دون الخضوع لمحاسبة الرأي العام ودوائر الأقليات المؤسسة في إطار الرأي العام. فان التحرر الليبرالي يمكن التراجع عنه بما يناسب الحكام [36].

توجد هناك اختلافات مهمة بين "الليبرالية الكلاسيكية" أي "التحررية التقليدية"و"الليبرالية الحديثة" حيث تتميز الأولى بالاعتقاد في دولة الحد الأدنى، والتي تتحدد وظيفتها بالحفاظ على الأمن الداخلي والأمن الشخصي ،

إذ يؤكد الليبراليون التقليديون على أن البشر مهتمون بالضرورة بمصالحهم الذاتية، وأنهم إلى حد كبير مكتفون ذاتيا، وبقدر المستطاع يجب أن يكون البشر مسؤولين عن حياتهم وظروفهم ، وكمذهب اقتصادي تمّجد "التحررية التقليدية" مزايا التنظيم الذاتي للسوق، والذي يرى التدخل الحكومي فيه باعتباره غير ضروري ، بل ومدمر ويتم التعبير عن أفكار الليبرالية الكلاسيكية، في نظريات مُحددة للحقوق الطبيعية والنفعية، والتي تُوفر بدورها أحد الأركان الأساسية لليبرالية [37].

فالليبرالية هي نتاج لإنهيار النظام الإقطاعي، ونمو مجتمع السوق (المجتمع الرأسمالي) على أنقاضه، فقد عكست الليبرالية المبكرة التطلعات المتزايدة للطبقة الوسطى الصناعية الصاعدة، كما أصبحت الليبرالية والرأسمالية مرتبطتان بدرجة وثيقة، وفي صبغتها المبكرة كانت الليبرالية مذهبا سياسيا ، فقد هاجمت الحكم المطلق ، والمزايا الإقطاعية ، وبدلا من ذلك تبنت الحكومة الدستورية ، وفيما بعد الحكومة التمثيلية،و في القرن 19 ظهرت الليبرالية الكلاسيكية ، في صيغة الليبرالية (التحررية) الاقتصادية، إذ امتدحت مزايا حرية العمل في الرأسمالية وأدانت كل أشكال التدخل الحكومي ، وابتداء من القرن 19 ، ظهرت صيغة "الليبرالية الاجتماعية" كخاصية لليبرالية الحديثة والتي تبنت الإصلاح من أجل الرفاهية والتدخل الاقتصادي. وقد رأت المقولات المعروفة بنهاية الايدولوجيا ، على غرار مقولة **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama(1952-65 سنة)**، أن القرن العشرين قد وصل ذروته بالانتصار الواسع لليبرالية ، ومن المفترض أن هذا قد عكس تراجع كل البدائل العملية للسوق الرأسمالية كأساس للتنظيم الاقتصادي وللديمقراطية الليبرالية كأساس لعملية التنظيم السياسي، فالتحررية هي موقف إيديولوجي يعطي أولوية صارمة للحرية على ما عداها من قيم أخرى مثل السلطة، التقاليد، المساواة وبالتالي تعظيم مجال الحريات الفردية وتضييق مجال السلطة ودور الدولة كونهما التهديد الأساسي للحرية[38]. ولكن وحسب **Christian Bidegaray** ،"فان التحرر الليبرالي للمجتمعات يكون أسرع بكثير من دمقرطتها"[39].

« La libéralisation des sociétés va beaucoup plus vite que leur démocratisation ».إذ يمكن خلال الانتقال، أن لا يتوافق التحرر والديمقراطية بشكل متزامن، والحكام السلطويون قد يتساهلون ، بل قد يقبلون بقدر من التحرر الليبرالي، اعتقادا منهم أنه من خلال فتح بعض المساحات لنشاط الأفراد والمجموعات سيكون بوسعهم التخفيف عن بعض الضغوطات والحصول على المعلومات الضرورية والدعم من دون تعديل بنية السلطة[40].كما أن التحرر الليبرالي يختلف عن الديمقراطية من حيث الدرجة، فقد يكون أكثر أو أقل تقدما استنادا إلى سعة نطاق ضماناته، والى الدرجة التي يمكن للأفراد والمجموعات الحصول على حماية سريعة وفعالة ضد الانتهاكات المحتملة ،والديمقراطية أيضا تنطوي على تدّرجات لكن من الصعب تحديد خارج إطار الزمن والبلد، طبيعة القوانين والإجراءات التي يمكن أن تكون أكثر أو أقل ديمقراطية.كذلك، يمكن للتحرر الليبرالي أن يوجد من دون إنشاء الديمقراطية، بحيث يمكن منح ضمانات رئيسية في الوقت الذي يمنع فيه الأفراد والجماعات من المشاركة في انتخابات تنافسية، أو المشاركة في النقاشات السياسية وممارسة الحقوق التي تسمح لهم محاسبة الحكام بشكل معقول، كما يمكن أن يكون بلوغ الديمقراطية السياسية مسبوقا بتحرر ليبرالي كبير[41].

ثالثا: الســـــلام الديمــقراطي:

وهو مفهوم يربط بين مقولتي "الديمقراطية" و"التكامل الدولي"، حيث أن مزاعم "السلام الديمقراطي" هي بمثابة اقتراب وتنقيح لما جاء به "المذهب الليبرالي المؤسسي" ،المرتكز على الحجة و المزاعم القائلة: إن الدول الديمقراطية لا تنزع إلى الحرب مع الديمقراطيات الأخرى[42] "كونها بطبيعتها أكثر نزوعا للسلم من الدول الأوتوقراطية، وهي تستند إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من أن الديمقراطيات تبدو قد خاضت الحروب مثلها مثل كل الدول ، فإنها نادرا ما حاربت بعضها بعضا[43].

وتأثرا بأفكار (**أيمانويل كانت Emmanuel Kant**) (1724-1804) في مقالته المعنونة"السلام الدائم" perpetual peace وبافكار (**هوبز hobbes**)(1588-1679) و(**روسو Rouseau**) (1712-1788) و(**مكيافيلي machiavalli**)(1469-1527) ، جاءت كتابات (**مايكل دويل Michael Doyel**) (1948-68سنة) و(**بروس راست Bruce Russett**)(1935-81سنة)،إذ طرحوا عددا من التفسيرات لهذا الزعم ، أهمها أن الديمقراطيات تتبنى معايير للحلول الوسط، تمنع استخدام القوة ضد أي جماعات تعتنق مبادئ مماثلة والاعتقاد بأن" الديمقراطيات لا تقاتل بعضها بعضا"، لما تتمتع به من تمثيل ديمقراطي والتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان ، والترابط العابر للحدود الوطنية ،كل ذلك يفسر اتجاهات "الميل إلى السلام" الذي يقتصر التميز به -حسبهم طبعا- على الدول الديمقراطية دون غيرها.

فهذه المقولة لا تكتفي باعتبار أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة فحسب بل أكثر من ذلك فهي تؤكد أن الديمقراطيات تسوي خلافات المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها من دون التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلا. لان المعايير والقيود المؤسسية المشتركة لا تسمح بتصعيد تلك الخلافات والنزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة،وبالتالي تجنح إلى تسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات أي وفق الدبلوماسية السلمية، إذ يرى دويل"أن إحدى فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج مبكرا حتى قبل أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة[44] ".

وانتقل هذا الطرح الفكري إلى الممارسة السياسية، إذ أصبح الإيمان "بالسلام الديمقراطي" أساسا لسياسة القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية* كتبرير لنزعتها نحو نشر الحكم الديمقراطي وفق النموذج الليبرالي الغربي في أنحاء العالم.

رغم الحجج التي قدمها مؤيدو هذه المقولة، إلا أن أبحاثا أخرى عارضتها و قد سعت لتحديد قيود لها ، حيث:

1 يؤكد **سنايدر Jack Snyder**و**ادوارد مانسفيلد Edward Mansfield** أن الدول قد تنزع إلى شن الحروب عندما تكون في وسط مرحلة التحول الديمقراطي ، حيث يمكن للجهود الرامية إلى تصدير الديمقراطية أن تقود إلى أوخم العواقب[45].

وهو فعلا ما حصل في عديد من الدول، ولعل ما يحدث اليوم من فوضى في العالم عامة والمنطقة العربية خاصة، من نزاعات وبؤر توتر وتهجير، دمار، ولاجئين، كانت نتاجا لهذا التصدير للديمقراطية بالقوة دون مراعاة لمصالح الدول وشعوبها (ليبيا، سوريا، اليمن ، مالي...).

2-يرى **جون جوا John Goua** و **ديفيد سبيرو David Spiro**، أن الغياب البادي للحرب بين الديمقراطيات، يعود إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والى الندرة النسبية للدول الديمقراطية(خاصة قبل 1945)، بالإضافة إلى ذلك ،يؤكد(**كريستوفر لين**) أنه عندما قامت الديمقراطيات بالحرب في الماضي،فان قرارها اختيار السلام لم يكن له علاقة بسماتها الديمقراطية المشتركة[46].

وهذا فعلا انتقاد صائب لفكرة السلام الديمقراطي،فالحرب العالمية الأولى والثانية، لم تنتهيا لأن الدول المتحاربة تفطنت فجأة أنها ديمقراطية، ولكن كان" السلام"-ان صح التعبير طبعا-خضوعا طبيعيا لمنطق الحرب(فائز -خاسر)، ضف إلى أن هذه الدول أنهت الحربين العالمتين، ولكن لم تنه استعمارها للدول واستمرت في سفك دماء الشعوب أزمنة طويلة ولازالت إذ أنه من المفروض أن الديمقراطية كقيمة و إعتقاد و منهج لا تتجزأ.

3-شّدد **جوا Goua** على أن الأدلة الواضحة على أن"الديمقراطيات لا تقاتل بعضها بعضا،لا ينطبق إلا على الفترة اللاحقة على العام 1945، وأن غياب النزاعات العسكرية في هذه الفترة يعود إلى مصلحتها المشتركة في احتواء الاتحاد السوفيتي-وليس لمبادئها الديمقراطية المشتركة إطلاقا.

ويمكن الإشارة هنا، إلى الحرب بين الولايات المتحدة وانجلترا عام 1812، واسبانيا في الحرب الاسبانية الأمريكية وألمانيا في عهد "الإمبراطور **ويلهلم**" Frédéric Guillaume II (de) Wilhelm II (1859-1941) في الحرب العالمية الأولى، وانحياز فلندا إلى دول المحور لمحاربة السوفييت في الحرب العالمية الثانية [47].

تبقى في الأخير الإشارة إلى أن مقولة "السلام الديمقراطي" [48] هي من المقولات المصّدرة بغية تحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية منها، فإذا كانت هذه الدول لا تتحارب فيما بينها، فهي تقوم بحروب في كل أنحاء العالم بمفهوم مغاير غير مباشر وهي حروب بالنيابة أو حروب من وراء ستار، حيث تموّلها وتخطط لها، وتنفذها بأيادي ضحاياها.

وبالتالي فهي تشعل الأزمات وتديرها دون حلها، بل تبقى عليها مستمرة حتى تستفيد من تداعياتها، أما مزاعم نشر الديمقراطية فهي بعيدة عن الحقيقة [49]، فالعدالة والحرية والحق هي ثوابت لا تتغير إذا سلمنا بالنهج الديمقراطي لها. لكن الواقع أكد أكثر من مرة أن مزاعم «السلام الديمقراطي" كانت دائما تكيل بمكيالين فهي تستحضرها مع (ليبيا، سوريا، العراق...) وتتغاضى عنها مع إسرائيل. في الأخير يمكن إجمال العلاقة بين هذه المفاهيم في المخطط التالي:

مخطط رقم (1) يوضح العلاقة بين المفاهيم المتداخلة مع التحول الديمقراطي

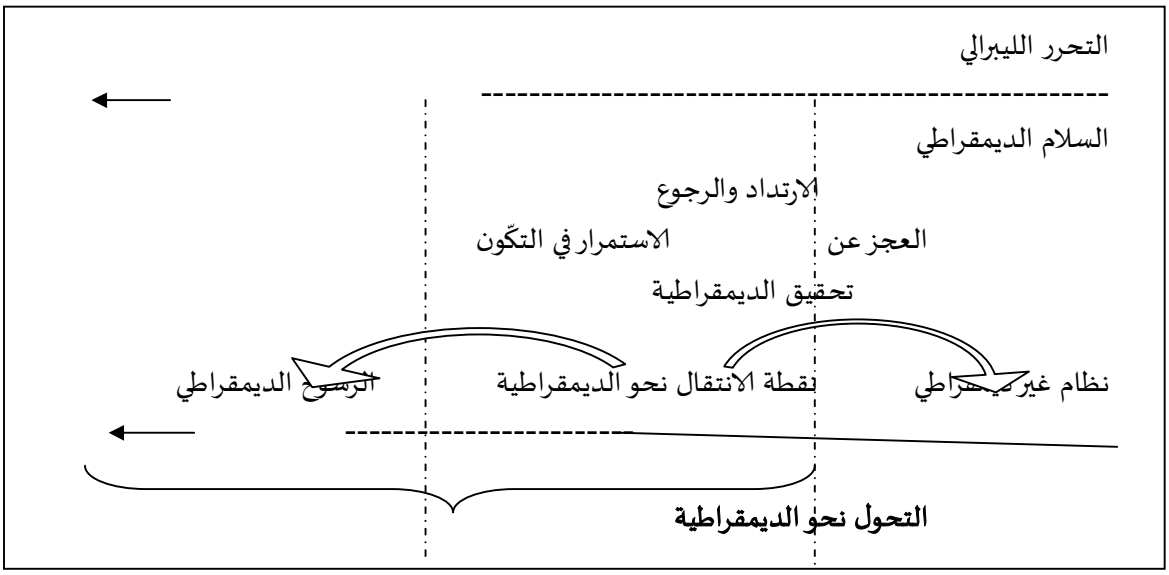

المصدر: إعداد الباحثة

الهوامش

1) أنظر:

C.B Macpherson , « the real word of democracy , **oxford paperbacks** , volume 362 , oxford university perss , 1972

2) David Roberston, **A dictionary of modern politics**: A guide to the complex ideology and terminology with surrounds the world of politics, Second Edition, London: Europa publication limited, 1993,p129.

3) صول.ك.بادوثر، **معنى الديمقراطية**.(تر:جورج عزيز)،القاهرة:دار الكرنك للنشر والتوزيع،1967،ص23.[1]

4) محمد أحمد اسماعيل، **الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلف**ة،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2010،ص ص(120-121).

5) تشارلز تيللي،**الديمقراطية**.(تر:محمد فاضل طباخ)،ط1،بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010،ص53.

6) عبد الوهاب حميد رشيد،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني:مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية**، دمشق:دار المدى للثقافة والنشر،2004،ص ص(37،38).

7) جمال زهران ،**الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**،ط.1،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2005،ص33.

8) تشارلز،تيللي،**نفس المرجع السابق**،ص22.

9) George Burdeau, **la Démocratie**, paris : éditions du seuil, 1966, p35.

10)André Haurio, Jean Gicquel et patric Gelard, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, paris : Edition Montchrestien,1975,p 348.

11) جمال زهران، **المرجع السابق**،ص ص(33-34).

12) ألان تورين، **ماالديمقراطية؟**.(تر:عبود كاسوخة)،سوريا:منشورات وزارة الثقافة،2002،ص6.

13) تشارلز تيللي،**نفس المرجع السابق**، ص 24.

14)Jennifer Bothamlly, **Dictionary of theories**, London : Gole Research International LTD,1993,pp (14-142).

15) عبد الغفار شكر ومحمد مورو،**المجتمع الأهلي ودوره في بنا ء الديمقراطية**،دمشق:دارالفكر المعاصر،2003،ص21.

16) تشارلز تيللي،**المرجع السابق**،ص 27.

17)Robert Alan Dahl, **De la démocratie** , (traduit par : Monique berry) , paris 2001,pp(83-84).

18) روبرت أ.دال،**مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**.(تر:محمد مصطفى غنيم)،ط1، القاهرة:الدار الدولية للنشر والتوزيع،1993،ص ص (61-66).

19)Robert Dahl, **op.cit,** pp(37-38).

20)Odonnell, Guillerm, « Illusions about consolidation », **journal of Democracy** ,Vol 7, N° 2,1996,p37.

21)Samuel Hintigton ,**Troisième vague** :**les démocratisations de la fin du XX siècle** ,paris : édition nouveau horison, 1996,p121.

22) علي خليفة الكواري،"مفهوم الديمقراطية المعاصرة".**في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط.2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص 27.

23) **نفس المرجع**، ص18.

24) راميل يعقوب واخرون،**قاموس المصطلحات اللغوية والادبية**:عربي-عربي،ط1،بيروت:دار العلم للملايين،1987،ص 112.

25) محمد رواس قلعة جي،حامد صادق فنيبي،**معجم لغة الفقهاء:عربي –انجليزي**،ط1، بيروت:دار النفائس،1988،ص 124.

26)Hasan S.Karmi, **Al-Mughni Alkabir** : **A dictionary of contemporary English**, Beirut : Lebrairie du liban,1991,p 1074.

27) فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **معجم المصطلحات الإدارية**، انجليزي –عربي-فرنسي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007، ص 936.

28)Nicolas Guilhot et Philipe C.Schmitter, de la transition à la consolidation : une lecture rétrospective des démocratisations Studies, **Revue Française de Science politiques**, N°4-5, paris ,2000,p618.

29)Frazer Jendayi, « conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition », **Africa today,** Vol42.N 1-2,1995,p42.

30) غليرمو أودنيل،فيليب شميتر،الانتقالات من الحكم السلطوي:**استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة**.(تر:صلاح تقي الدين)،ط1،بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،2007، ص18.

31) والرسوخ من الفعل رسخ أي وطّد،وطّن، رصّن، وتعني الثبات والاستقرار والتماسك والتوطيد.

32)Dankwart A.Rustow, " Transitions to Democracy" ,**comparatives politics**,N°23,1970,p338.

33)Nicolas Guilhot et Philipp.C.Schmitter.**op.cit**,p619.

34) لاري دايموند،"مقدمة للثقافة السياسية الديمقراطية"،**في مصادر الديمقراطية:ثقافة المجموع أم دور النخبة**.(إعداد:لاري دايموند)،(تر:سمية عبود)،ط1،بيروت:دار الساقي،1994،ص 15.

35)Chrstian Bidegeray, « Réflexion sur la notion de transition démocratique en Europe centrale et orientale, **Revue pauvoirs**,N65, paris : presse universitaire de France, 1993,p 133.

36) لاري دايموند،**نفس المرجع السابق**، ص ص (14-15).

37)Linz.Juan.J, Alfred Stepan, " toward consoliated Democracies**" . "Journal of Democracy "**.Voll2. N°2, 1996, p15.

38) غليرمو أودونيل ،فيليب س.شميتر،**نفس المرجع السابق**، ص ص (22،26).

39) أندرو هايوود ،**المفاهيم الأساسية في السياسة**.(تر: منير محمود بدوي)،المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2010، ص 76.

40) أندروهايوود، **نفس المرجع السابق**،ص (77-78).

41)Christian Bidegaray, **op.cit**,p139.

42) غليرمو أودونيل ،فيليب س.شميتر،**نفس المرجع السابق**، ص ص (26-27).

43) **نفس المرجع** ، ص ص (28-29).

44) جون بايليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، **في : عولمة السياسة الدولية**.(تحرير:جون بيلسي،ستيف سميث)،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، ص 428.

45) ستيف والت،"**العلاقات الدولية عالم واحد..نظريات عدة**".(تر: منير كمال)،**مجلة الثقافة العالمية**،ع 89،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998 ، ص 16.

46) جون بايليس،**نفس المرجع السابق**، ص 429.

47) حيث تعمد الرئيس بيل كلينتون خلال عهدته (1993-2001)، في خطابه عن حالة" الاتحاد" سنة 1994 الإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات لتبرير جهود إدارته لتوسيع دائرة الديمقراطيات.

48) ستيف والت،**نفس المرجع السابق** ،ص 16.

49) أنظر أيضا :

Jack Snyder ,Edward Mansfield,'' Democratization and war '', **Foreign Affairs** , N°074(3), New York, 1995, PP (79-97).

قائمة المصادر والمراجع

1. محمد أحمد اسماعيل، **الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2010.
2. صول.ك.بادوثر، **معنى الديمقراطية**.(تر:جورج عزيز)،القاهرة:دار الكرنك للنشر والتوزيع،1967.
3. تشارلز تيللي،**الديمقراطية**.(تر:محمد فاضل طباخ)،ط1،بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010.
4. عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية**، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر،2004.
5. جمال زهران ، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**،ط.1،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2005.
6. ألان تورين، **ما الديمقراطية؟** (تر: عبود كاسوخة)،سوريا:منشورات وزارة الثقافة،2002.
7. مورتن هـ.هالبرين،جوزيف ت،سيجل،مايكل م. ونستن ،جورج سورس)، **مزايا الديمقراطية:كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام**؟ (تر: محمود اسماعيل أحمد)"،ط1،القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2009.
8. مورتن هـ.هالبرين،جوزيف ت،سيجل،مايكل م. ونستن ،جورج سورس)، **مزايا الديمقراطية:كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام**؟ (تر: محمود اسماعيل أحمد)"،ط1،القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2009.
9. ستيف والت،"**العلاقات الدولية عالم واحد..نظريات عدة".(**تر: منير كمال)،**مجلة الثقافة العالمية**،ع 89،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998.
10. جون بايليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، **في : عولمة السياسة الدولية**.(تحرير:جون بيلسي،ستيف سميث)،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2004.
11. أندرو هايوود ،**المفاهيم الأساسية في السياسة**.(تر: منير محمود بدوي)،المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2010.
12. لاري دايموند،"مقدمة للثقافة السياسية الديمقراطية"،**في مصادر الديمقراطية:ثقافة المجموع أم دور النخبة**.(إعداد:لاري دايموند)،(تر:سمية عبود)،ط1،بيروت:دار الساقي،1994.
13. غليرمو أودنيل،فيليب شميتر،الانتقالات من الحكم السلطوي:**استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة**،(تر:صلاح تقي الدين)،ط1،بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،2007.
14. علي خليفة الكواري،"مفهوم الديمقراطية المعاصرة"،**في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط.2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002 .
15. راميل يعقوب واخرون،**قاموس المصطلحات اللغوية والادبية**:عربي-عربي،ط1،بيروت:دار العلم للملايين،1987.
16. محمد رواس قلعة جي،حامد صادق فنيبي،**معجم لغة الفقهاء:عربي –انجليزي**،ط1، بيروت:دار النفائس،1988.

باللغات الأجنبية:

1. C.B Macpherson , « the real word of democracy , **oxford paperbacks** , volume 362 , oxford university perss , 1972.
2. David Roberston, **A dictionary of modern politics**: A guide to the complex ideology and terminology with surrounds the world of politics, Second Edition, London: Europa publication limited, 1993.
3. George Burdeau, **la Démocratie**, paris : éditions du seuil, 1966.
4. André Haurio, Jean Gicquel et patric Gelard, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, paris : Edition Montchrestien,1975.
5. Jennifer Bothamlly, **Dictionary of theories**, London : Gole Research International LTD,1993.
6. Robert Alan Dahl, **De la démocratie** , (traduit par : Monique berry) , paris 2001.
7. Odonnell, Guillerm, « Illusions about consolidation », **journal of Democracy** ,Vol 7, N° 2,1996.
8. Samuel Hintigton ,**Troisième vague** :**les démocratisations de la fin du XX siècle** ,paris : édition nouveau horison, 1996.
9. Hasan S.Karmi, **Al-Mughni Alkabir** : **A dictionary of contemporary English**, Beirut : Lebrairie du liban,1991.

10. Nicolas Guilhot et Philipe C.Schmitter, de la transition à la consolidation : une lecture rétrospective des démocratisations Studies, **Revue Française de Science politiques**, N°4-5, paris ,2000.
11. Frazer Jendayi, « conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition », **Africa today,** Vol42.N 1-2,1995.
12. Dankwart A.Rustow, " Transitions to Democracy" ,**comparatives politics**,N°23,1970.
13. Chrstian Bidegeray, « Réflexion sur la notion de transition démocratique en Europe centrale et orientale,
14. Jack Snyder ,Edward Mansfield,'' Democratization and war '', **Foreign Affairs** , N°074(3), New York.